من لم يجعل البقا صفة زايدة بل استمرارا للوجود ومنهم من جوز في غير المتحيز قيام المعنى
بالمعنى وانما الممتنع قيام العرض بالعرض لان معناه التبعية في التحيز والعرض لا يستقل
بالتحيز فلا يتبعه غيره بل كلاهما يتبعان الجوهر ولصعوبتها اختلفوا فمنهم من امتنع
عن وصف الصفات بالبقا ثم يقل علمه باق وقدرته باقية بل قال هو باق بصفاته
وهذا ضعيف جدا لان الدايم الموجود ازلا وابدا من غير طريان فنا عليه اصلا اتصافه
بالبقا ضروري لا يفيد التحرز عن التكلم به ومنهم من قال هي باقية ببقا هو بقا الذات
فانه بقا للذات وللصفات وللبقا لانها ليست غير الذات بخلاف بقا الجوهر فانه
لا يكون بقا لاعراضه لكونها مغايرة له والبقا القايم بالشي لا يكون بقا لما هو غيره
بهذا صرح الشيخ الاشعري واعترض عليه بان الصفات كما انها ليست غير الذات
ليست عينها فكيف يجعل البقا القايم بالذات بقا لما ليس بالذات ولما لم يقم به
البقا ولهذا لا يتصف بعض صفات الذات مع انها ليست غير الذات بالبعض
فلا يكون العلم مثلا حيا قادرا فظهر ان علة امتناع بقا العرض ببقا الجوهر ليست
تغايرهما بل كون احدهما ليس الاخر ومنهم من قال ان الصفة باقية ببقا هو نفسها
فالعلم مثلا علم للذات فيكون به عالما وبقا لنفسه فيكون به باقيا كما ان بقا الله تعالى
بقا له وبقا للبقا ايضا وهذا كالجسم يكون كاينا بالكون والكون يكون كاينا بنفسه
وجاز حصول باقيين ببقا واحد لان احدهما كان قايما بالاخر فلم يود الى قيام صفة
بذاتين بخلاف حصول متحركين بحركة واسودين بسواد فان قلت معلوم ان
الشي انما يكون عالما بما هو علم وقادرا بما هو قدرة وباقيا بما هو بقا الى غير ذلك وههنا
قد لزم كون الذات عالما وقادرا بما هو بقا والعلم باقيا بما هو علم والقدرة باقية بما
هو قدرة وهو محال قلت اجيب بان اطلاق الاضافة يرفع الاستحالة فان
المستحيل هو ان يكون الشي عالما وقادرا بما هو بقا له وباقيا بما هو علم له او قدرة
له واللازم هو ان الذات عالم او قادر بما هو بقا للعلم او للقدرة والعلم او القدرة باق
بما هو علم او قدرة للذات ولقايل ان يقول فحينئذ لا يبقى قولكم بقا الله صفة زايدة
عليه ثابتة به على الاطلاق وايضا اذا جاز كون بقا العلم نفسه مع القطع بان مفهوم
البقا ليس مفهوم العلم فلم لا يجوز مثله في الصفات مع الذات بان يكون عالما بعلم
هو نفسه قادرا بقدرة هي نفسه باقيا ببقا هو نفسه الى غير ذلك ولا يلزم الا كون
الجميع واحدا بحسب الوجود لا بحسب المفهوم والاعتبار والله اعلم اقول
شروع في اضافة الصفات الى الذات الصفات السلبية والصفات النسبية الاضافية
وقد تقدم بيانها في بحث مخالفته للحوادث والصفات الفعلية وقد تقدم ايضا
الكلام عليها بعد الكلام على الصفات السبع المشار اليها ههنا فليس شي منها قديما
عند الاشاعرة ولا قايم بذاته تعالى وتقدم في بحث وجود الواجب لذاته هل الامكان

بياني القدم

بياني القدم فراجعه فان قلت فمن قدم الصفات الذاتية على قول اهل السنة
ممنوع فان جمهور الفرق على امتناع اتصافه تعالى بالحوادث يعني الموجودات
بعد العدم ولم يخالف في هذا الحكم الا الكرامية كما مر قلت هنا مقامات احدها
امتناع قيام الحادث بذاته وثانيها قيام صفات قديمة بذاته زايدة عليها ليس
الكلام الا في المقام الثاني وليس الا قول اهل الحق فان الحكما نفوا صفاته الذاتية
كما تقدم بيانه والمعتزلة نفوا زيادة صفات على ذاته وتمسكوا في امتناع كون
الباري تعالى قادرا بقدرة بما سيرد جوابه وفي امتناع كونه تعالى عالما بعلم بوجوه
الاول انه لو كان كذلك لزم حدوث علمه او قدم علمنا وكلاهما ظاهر البطلان
وجه اللزوم انه اذا تعلق علمنا بشي مخصوص تعلق به علمه كان كلاهما على
وجه واحد وهو طريق تعلق العلم بالمعلوم لان يكون علمه بطريق تعلق الذات
وعلمنا به بطريق تعلق العلم كما في عالميته وعالميتنا واذا كان كلاهما على وجه واحد كانا
متماثلين فيلزم استواوهما في القدم او الحدوث والجواب ان تعلقهما من وجه
واحد لا يوجب تماثلهما لجواز اشتراك المختلفات في لازم واحد ولو سلم فالتماثل
لا يوجب تساويهما في القدم والحدوث لجواز اختلاف المتماثلات في الصفات
كالوجودات على راي المتكلمين الثاني انه لو كان عالما بعلم لكان له علوم غير
متناهية لانه عالم بما لا نهاية له والعلم الواحد لا يتعلق الا بمعلوم واحد والا لما صح
لنا ان نعلم كونه عالما باحد المعلومين مع الذهول عن علمه بالمعلوم الاخر ولجاز
ان يكون علم الواحد قايما مقام العلوم المختلفة في الشاهد للقطع بان علمنا
بالبياض مخالف علمنا بالسواد ولو جاز هذا لجاز ان يكون له صفة واحدة تقوم
مقام الصفات كلها بان يكون علما وقدرة وحياة وغير ذلك بل يقوم الذات
مقام الكل ويلزم نفي الصفات واذا لم يتعلق العلم الواحد الا بمعلوم واحد لزم
ان يكون له بحسب معلوماته الغير المتناهية علوم غير متناهية وهو باطل
وفاقا واستدلالا لما مر مرارا من ان كل عدد يوجد بالفعل فهو متناه فان قيل
فكيف جاز ان يكون المعلومات غير متناهية قلت لان المعلوم لا يلزم ان يكون
موجودا في الخارج والجواب انه لا يمتنع تعلق العلم الواحد بمعلومات كثيرة ولو
الى غير نهاية وما ذكر في بيان الامتناع ليس بشي لان الذهول انما هو عن التعلق
بالمعلوم الاخر وعلمنا ايضا بالسواد والبياض لا يختلف الا بالاضافة ولو سلم
فقيام علمه تعالى مقام علوم مختلفة لا يستلزم جواز قيام صفة واحدة له مقام
صفات مختلفة الجنس الثالث لو كان الباري تعالى عالما بعلم لكان فوقه عليم
لقوله تعالى وفوق كل ذي علم عليم واللازم باطل قطعا والجواب منع كونه على
عمومه والمعارضة بالايات الدالة على ثبوت العلم كما مر الرابع ما في التنبيه

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)